فيضان عام ١٩٥٤
فصل من تاريخ بغداد الاجتماعي

د. عبد الرحمن إدريس صالح

المقدمة

حينما تجتاز بغداد مرحلة صعبة من تاريخها الطويل ، فإن أجيالها اللاحقة يتحتم عليهم ان يلتفتوا الى رواد تلك المرحلة الذين تطلعوا آنذاك الى المستقبل وعملوا بجد ووفاء لتجاوز المحن ، وها نحن اليوم نستذكر بعض تلك الإحداث التاريخية لنستلهم منها العبر والمواعظ عسى ان تنفعنا في مسيرتنا الحالية ، ونسترشد بخطى الإباء لتجاوز عثرات الطريق والتي بدت وكأنها كثيرة هذه الأيام.

كانت الفيضانات واحدة من المعضلات التي هددت بغداد حالها حال الغزو والاحتلال ، دون ان يعني ذلك بالبداهة نفس التوجهات والأهداف وحتى الصعوبات ، فليس غريباً ان تصبح أنهار العراق مصدر خطر على السكان بعد ان شكلت عاملاً مهماً من عوامل نشوء الحضارة التي أغنت البشرية بالكثير .

لم تكن الفيضانات ظاهرة حديثة ، بل عرفها العراقيون منذ زمن بعيد وأشار اليها الكثير ممن تناولوا تاريخ العراق بشكل عام وبغداد بشكل خاص ، وفي فيضان عام ١٩٥٤ كانت هناك تحديات حقيقية للعاصمة بغداد تخللتها بعض المواقف التي يمكن من خلالها ان نحدد الكثير من التوجهات السائدة آنذاك ونميز بينها ، لقد كان فيضان عام ١٩٥٤ أحد الفيضانات الخطرة الذي اثبت فشل مشاريع الري التي رسمت أبعادها السلطات البريطانية آنذاك في الوقت الذي كان لسدة ناظم باشا والتي أكلت منها عوامل التعرية الكثير دوراً إيجابياً للحد من خطر الفيضان .

أقتضت طبيعة البحث تقسيمه الى ثلاث محاور تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة، تناول المحور الاول خطر الفيضان على بغداد وكرس المحور الثاني لتناول المواقف والافعال أثناء مدة الفيضان ، اذ تم التركيز فيه على دور وزير الداخلية العراقي سعيد قزاز أثناء الفيضان كأنموذجاً بارزاً لدور المسؤول العراقي آنذاك . أما المحور الثالث فتطرق الى نظام نوط الانقاذ الذي تم تخصيصه الى المشاركين في الدفاع عن بغداد . وفي الخاتمة حاولنا عرض اهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في محاور البحث .

تطلب البحث الرجوع إلى بعض الوثائق غير المنشورة والتي حصلنا عليها من دار الكتب والوثائق ومخازن وزارة الداخلية العراقية ، فضلاً عن العديد من المصادر ذات العلاقة كان في مقدمتها كتاب أحمد سوسة ، (فيضانات بغداد في التاريخ) والذي يعد من الكتب التاريخية المهمة في هذا الشأن ، وقد تجاوزت صفحاته الثلاثمائة صفحة . كما واسندت البحث بعض الصحف التي عاصرت الاحداث فشكلت مصدراً أصيلاً لا يمكن الاستغناء عنه ، وذلك لما تضمنتهُ من معلومات عن الموقف الرسمي والشعبي في وقت واحد ، منها على سبيل المثال صحيفة "الايام" ، "الاسرار" ، "نصير الحق" و"الزمان" .

وجاءت المقابلات الشخصية مع عدد ممن عاصروا تلك الاحداث بنتائج مثمرة وذلك بسبب إهتمام تلك الشخصيات التي تمت مقابلتهم بموضوع البحث ، فضلاً عن دور العلاقة التي ربطت بعضهم بعدد من الشخصيات التاريخية المؤثرة في القرار السياسي آنذاك ، الأمر الذي ساعد على تكوين رؤية واضحة عن بعض المواقف وأثرها في الاحداث. ويمكن التعرف على المصادر الأخرى المستخدمة في البحث من خلال هوامش البحث وقائمة مصادره .

عسى ان نكون قد وفقنا في دراستنا هذه والحمد والشكر لله.

خطر الفيضان على بغداد.

تشكلت في العراق آبان العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) تسع وخمسون وزارة[١]،وكانت بعض الوزارات تولد في خضم ظروف سياسية بالغة التعقيد وبعضها كانت لا تستمر مدة طويلة ، والبعض الأخر منها كان يواجه ضغوط سياسية من البلاط او ضغوط شعبية من الحركة الوطنية ، إلا إن وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية (٨ آذار ١٩٥٤-١٩ نيسان ١٩٥٤)[٢]. تميزت بأنها لم تجابه مواجهات من ذلك النوع ، وإنما كانت بمواجهة غضب الطبيعة وعنفوان نهر دجلة ، اذ تعرضت العاصمة بغداد الى تهديد الفيضان .

الفيضانات لم تكن ظاهرة غريبة في تاريخ العراق ، وقد عرفها العراقيون منذ القدم ، إلا أن ما يميز فيضان عام ١٩٥٤ انه هدد العاصمة بغداد بشكل مباشر،اذ سبق الفيضان هطول امطار غزيرة في الثالث من كانون الثاني ١٩٥٤، لاسيما بمنطقتي عقرة والسليمانية ، وترافق مع ذلك سقوط الثلوج قرب الحدود الايرانية بلغ إرتفاعها بحدود (٣٣ سنتمتراً) [٣]. وكان ذلك الامر مدعاة لقلق وتوتر أغلب أبناء الشعب العراقي وخاصة في بغداد من خطر الفيضان ، والتساؤل عن التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية بهذا الخصوص ، اذ نبهت الى ذلك صحيفة "الاسرار" مشيرةً إلى ما ستفعله الحكومة لايقاف طغيان المياه المرتقب[٤].

وفي مجلس الاعيان اثار العين نصرت الفارسي التساؤل ذاته موجهاً إياه الى وزير الزراعة (عبد الغني الدلي) مشيراً الى ماهية التدابير الحكومية لدرء خطر الفيضان عن المدن العراقية وخاصة العاصمة بغداد[٥]. وأكد وزير الزراعة ان الحكومة طلبت من المختصين في مجلس الاعمار التعاون لإتخاذ أفضل التدابير لمواجهة الفيضان، وذلك بتقوية السداد الضعيفة وتحديد واجبات موظفي الري والادارة والمراقبة وغيرها من التدابير[٦].

أشار الدكتور المهندس احمد سوسه الى إن يومي ٢٢ و٢٣ آذار ١٩٥٤ شهدا تجاوز مستوى المياه منسوب الفيضان الخطر[٧] الامر الذي استدعى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ٢٤ آذار ١٩٥٤ حضرة رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي ، وتقدمت وزارة الزراعة ببعض الإيضاحات حول موضوع الفيضان قدمها وزير الزراعة(وكالة) عبد المجيد عباس ، وخول المجلس مديرية الري العامة

صلاحيات إحداث فتحات (كسرات) في السدود والمواقع التي تجدها ضرورية للتخفيف من خطر الفيضان[٨].

إستمر إرتفاع مناسيب المياه في نهر دجلة بشكل ملفت للنظر ، واصبحت العاصمة بغداد وغيرها من المدن العراقية تحت وطأة خطر محدق ، وكان إرتفاع مناسيب المياه في مستوى لم يسبق تسجيله في السنين الماضية ، ومن نتائج ذلك شُلت حركة المواصلات بسبب غمر المياه للعديد من طرق المواصلات ، ومداهمة المياه لعدد من القرى والقصبات ، وباتت الالاف بلا مأوى[٩] ، وتألفت على أثر ذلك عدد من اللجان لمساعدة منكوبي الفيضان[١٠].

حتمت الظروف الحرجة الاستعانة بالجيش ورجال الشرطة فضلاً عن مشاركة أبناء الشعب لحراسة السدود ، وتواصلت الجهود للسيطرة على خطر الفيضان ، فوزعت الدوائر الحكومية المختصة بعض المواد اللازمة لمقاومة الفيضان ، فيما سخرت السلطات الحكومية المكائن والآلات التي كانت بعض الشركات الأجنبية تستخدمها في تبليط الشوارع وإقامة المنشأت ، إلا إن تلك الاجراءات لم تكن على مستوى عالٍ من التأثير للحد من خطر الفيضان ، على الرغم من إحداث العديد من الفتحات (الكسرات) في نهري دجلة وديالى[١١]. ووضعت قطعات الجيش داخل مدينة بغداد بحالة إنذار قصوى[١٢]. ورابط آلاف الرجال ليلاً ونهاراً على السدود لمنع المياه من إختراقها[١٣].

وفي ٢٦ آذار ١٩٥٤ بلغ الفيضان أوج تهديده للعاصمة فأرتأت مديرية الزراعة إحداث فتحات اخرى على نهر دجلة[١٤] ، وصدرت الاوامر بترحيل سكان الصرائف القاطنين خلف السدة الشرقية لمدينة بغداد الى أراضي السباق القديم (بغداد الجديدة الحالية)[١٥].

وزير الداخلية سعيد قزاز ومسؤولية إتخاذ القرار..

اتخذت بعض الشخصيات الحاكمة مواقف مختلفة من تنامي خطر الفيضان وتهديده للعاصمة بغداد ، في الوقت الذي أدرك بعضهم ما يتطلبه الواجب منه إتجاه الاجراءات المؤمل اتخاذها للحد من ذلك الخطر، وكان وزير الداخلية (سعيد قزاز)[١٦] انموذجاً بارزاً بين بوضوح موقفه المشرف لاسيما أيام اشتداد خطر الفيضان وَعُدَ من الرجال الذين يتم الاعتماد عليهم في مواجهة تهديدات من ذلك النوع ، ومن الذين تقع عليهم اعباء مسؤولية إنقاذ الموقف ، فهل كان سعيد قزاز من الذين تحملوا أعباء تلك المسؤولية بجدارة ؟ أشارت إحدى الصحف الصادرة خلال تلك المدة الى ان سعيد قزاز " كان ينتقل في ساعة الشدة وفي لحظة الأزمة بين السداد وبين مقره في وزارة الداخلية"[١٧]. وكان اغلب الوقت يتفقد السداد المحيطة ببغداد مشيداً بالعاملين والقائمين على حمايتها [١٨]. وكانت بغداد بعد يوم ١٩٥٤ تتعرض الى أشد تهديدات الفيضان على الرغم من الجهود المبذولة لدرء خطره[١٩]. ونتيجة ذلك أخذ الاهالي بالانتقال الى الجانب الغربي من مدينة بغداد وكان من بينهم بعض الوزراء والمسؤولين في الدولة[٢٠]. وكان القزاز خلال ذلك يواصل تنقلاته بين المناطق المختلفة داخل العاصمة " فكان يتنقل من تل محمد حتى الصليخ في سيارته ليتابع الاعمال القائمة على السداد الشرقية ، فكان يبقى حتى الساعة الثالثة او الرابعة بعد منتصف الليل يشرف بنفسه على اعمال المكافحة والانقاذ" [٢١] . ومن الوقائع المهمة التي تشير اليها الصحافة العراقية لسعيد قزاز بذله جهود مضنية وإشرافه على عملية إنقاذ بعض موظفي الزراعة المشاركين في مكافحة الفيضان في منطقة الزعفرانية بعد ان كادت المياه تبتلعهم ، إذ أرسل الزوارق البخارية لانتشالهم على وجه السرعة ، وعلقت جريدة الايام الى ذلك العمل بأنه " نعمة تذكر له على الدوام "[٢٢].

وكان يوم ٢٩ آذار ١٩٥٤ أسوأ واخطر يوم عاشته مدينة بغداد بعد ان اخذ خطر الفيضان يتهددها من نهر دجلة والمياه التي تجمعت خلف السداد المحيطة بها من الشرق والجنوب ، ولم يكن يحول بينها وبين الكارثة المرتقبة سوى (سدة ناظم باشا) التي تحيط بغداد من الناحية الشرقية ، وهي سدة ترابية أكلت منها عوامل التعرية الكثير ولم يعد بالإمكان الاعتماد عليها كثيراً، وكأجراء وقائي صدرت الاوامر

من وزارة الريّ بفتح ثغرات في السداد المحيطة بمنطقة (بغداد الجديدة – حالياً) للتخفيف من ضغط المياه على السداد الشرقية [٢٣]. وعلى الرغم من ذلك الإجراء تسربت المياه الى الكثير من الدور والمؤسسات الحكومية ، وتحولت بعض المساحات القريبة من نهر دجلة الى بحيرة يصعب تجاوزها[٢٤].

دعا رئيس الوزراء محمد فاضل الجمالي الى اجتماع موسع ، عقد في تمام الساعة العاشرة من مساء يوم ٢٩ آذار ببناية مديرية الري العامة ، حضره أعضاء الوزارة وعدد من رؤساء الوزارات السابقين واعضاء من مجلس الاعيان والنواب وكبار المسؤولين في الدولة [٢٥] . وكانت الغاية من عقد الاجتماع مناقشة الوضع الراهن لمواجهة اخطار الفيضان ، وتخلل الاجتماع مناقشات مستفيضة لموضوع الفيضان وطرحت خيارات عديدة امام المسؤولين ، واستقر الامر على إتخاذ قرار باخلاء جانب الرصافة من السكان ونقلهم الى جانب الكرخ[٢٦]. وكان من المتحمسين لذلك القرار صالح جبر (أحد رؤساء الوزراء السابقين) الذي أكد إن نخوة أهل الكرخ تسمح بإيواء سبعة عوائل في كل دار من دورهم ، وأشار العين صادق البصام الى ضرورة إخلاء الرصافة [٢٧] غير ان سعيد قزاز كان من المعارضين لعملية الاخلاء وفي حوار بينه وبين مدير الري العام المهندس (أف.اس.هاردي– F.S.Hardi) الذي كان أحد المتحمسين لعملية الاخلاء ، اشار سعيد قزاز الى ما يمكن ان يمثله قرار الاخلاء من خطر على حياة السكان ، فأجاب هاردي بإنه يمكن ان يمثل ٩٥% ، فما كان من القزاز إلا ان يؤكد بأنه يخالف قرار الاخلاء على الرغم من أن خطر الفيضان بلغ أوجه[٢٨]. وأوضح ان مخاطره تكمن في عدة جوانب أبرزها ، حدوث أعمال سلب ونهب أثناء علمية الاخلاء وبعدها ، وإهمال الحفاظ على السدود بعد ان ينسحب المحافظون عليها بينما مواجهة الفيضان هي الاجدر في مثل تلك الظروف مع احتمال فشل التخلية ، هذا فضلاً من ان عملية الاخلاء قد لا تُنجز بمدة قصيرة وذلك لوجود جسرين قديمين صالحين للعبور وقد يتعطلان في أي لحظة من جراء الفوضى التي تحدث عند اعلان قرار الاخلاء ، علاوة على حوادث المرور التي من الممكن ان تقع اثناء الاخلاء[٢٩].

وخلال المناقشات التي دارت في الاجتماع وجه سعيد قزاز كلامه الى هاردي مؤكداً بأنه على خطأ في تأييد قرار الاخلاء ، وإنه أي (سعيد قزاز) سيظل معارضاً لقرار الإخلاء حتى ولو وافق عليه جميع الحاضرين ، وكونه وزيراً للداخلية فالمسؤولية تحتم عليه عدم الأخذ بالقرار ، وفي خضم تلك الأجواء وصل ولي العهد ، عبد الإله ، الى مقر الاجتماع ، فوجد المجتمعون امام رأيين مختلفين . وفي ختام معارضته لقرار الاخلاء اكد سعيد قزاز لولي العهد بأنه مسؤول أمام الله في تحمل مسؤولية عدم إخلال الرصافة وحذر من مخاطر الإخلاء ، وإنه لا يتحمل عواقب مثل هذا الاجراء[٣٠].

إستمرت المناقشات بين الحاضرين واستقر الرأي على مضاعفة الجهود والعناية بالسداد من جميع الاطراف العسكرية والأمنية والشعبية ، كما وضاعفت وزارة الدفاع جهودها في سبيل درء خطر الفيضان[٣١]. ومن بين الاجراءات التي إتخذتها الوزارة الاستعانة بفوج من الموصل مهمته المشاركة في تقوية وحماية السدة الشرقية[٣٢] كما إستنفرت قطعات عسكرية اخرى لانجاز مهمة الدفاع عن العاصمة ، وكان من بينها اللواء التاسع عشر الذي كان بأمرة الزعيم عبد الكريم قاسم[٣٣].

صُرف النظر عن إخلاء الرصافة ، واستمر العمل لمجابهة الاحتمالات المتوقعة ، وأعلن وزير الداخلية (سعيد قزاز) بياناً أهاب بالمواطنين إلتزام الهدوء والشعور بالمسؤولية في اداء الواجب في تلك اللحظات الحرجة ، وألقى البيان بنبرات حزينة قابلها الناس بالوجوم والترقب والأمل ، ومن بين ما أكد عليه القزاز في بيانه ذلك ، هو تطمين السكان من خطر الفيضان ، داعياً المواطنين الى مساعدة الزمر العاملة على حماية العاصمة بالوسائل الممكنة ، فضلاً عن دعوتهم للتصدي للدعايات المقلقة ، والحصول على المعلومات الصحيحة من الدوائر الرسمية ، واختتم القزاز بيانه بالدعاء لاجتياز المرحلة العسيرة بسلام[٣٤].

وتجدر الاشارة الى ان سعيد قزاز اشار الى المؤرخ الحسني من ان المخاوف كانت تساوره من تدخل العناصر الشيوعية في الموقف واستغلالها الفيضان لارباك الوضع ونشر الشائعات المغرضة لبث الفوضى في اوساط الاهالي مما كان سيزيد الطين بله ، ولو انها فعلت لأثرت في المسار الصحيح بشكل واضح[٣٥]. إلا ان هذا

لا ينفي وجود بعض الدعايات المقلقة للسكان ، كانت قد اثيرت اثناء حدوث الفيضان وهذا واضحاً في ديباجة البيان الذي ألقاه وزير الداخلية سعيد قزاز وتأكيده على ان يحصل المواطنين على المعلومات من الدوائر الرسمية المختصة .

ان الجهود التي بذلت في سبيل درء خطر الفيضان ، والخطوة الجريئة التي اقدم عليها سعيد قزاز حظيت باهتمام بعض الشخصيات الوطنية التي اشادت بدوره في تلك الاوقات الحرجة ، مكبرين فيه شجاعته التي كان لها دور في إنقاذ العاصمة بغداد من خطر الفيضان[٣٦].

فتحدث النائب توفيق السمعاني في هذا الصدد قائلاً " ان العقول التي قررت البيان [بيان الاخلاء] لا تصلح لهذه المسؤولية لانه قرار أشد وقعاً على الناس من الفيضان " ، وأعلن في مجلس النواب بأنه يُكبر في سعيد قزاز تلك الرجولة التي أنقذ بها العاصمة من الخطر[٣٧] . ويذكر العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين بأنه كان برتبة ملازم أول ايام فيضان بغداد عام ١٩٥٤ ، وعمل مساعداً لمدير الفيضان العميد الركن خليل جميل (أمر صنف الهندسة) ، وبينما كانت الجهود تبذل للحد من خطر الفيضان ، إتصل المقدم سعيد حمدون (احد ضباط الحرس الملكي) بمقر إدارة الفيضان (غرفة العمليات) وبتوجيه من الوصي عبد الإله، طالبَ بتزويد أمير ربيعة بالمواد التموينية والبطانيات ، وعند الاتصال بوزارة الداخلية ، امتنع سعيد قزاز (وزير الداخلية) عن تنفيذ ذلك الطلب مشيراً الى ان المواد التي هيئتها الحكومة مهيئة لتزويد فقراء الناس والمحتاجين ، اما امير ربيعة فيملك اموال كثيرة ، ويمكنه شراء المواد من الاسواق أو اخراجها من مخازنه وتوزيعها على اتباعه وفلاحيه[٣٨]. الامر الذي عكس مبدئية سعيد قزاز وتفانيه في انجاز مهامه الادارية على أكمل وجه .

وكان للجهود التي بذلت في سبيل حماية مدينة بغداد من الفيضان صدى عند ادباء تلك الحقبة ، اذ نظم الشيخ جلال الحنفي قصيدة بعنوان (تحية) اشاد فيها بموقف سعيد قزاز ، ومما جاء فيها :

أسعيد لو تجد النفوس حيارا لحنت عليك من الوفاء إطارا
فلأنت منقذ أمة من محنةٍ كادت تكلفها أذى وخسارا

.....

أسعيد يا مولى الجميل تحيةً تستوجب التقدير والاكبارى
حق على بغداد وهي وفيةٌ ان لا تضيع جهدك الجبارا[٣٩]

ويشير مهندس الري احمد سوسه ، الى ان موقف سعيد قزاز من فيضان بغداد عام ١٩٥٤ كان موقفاً جريءً ، عندما أصرّ على عدم الأخذ بالرأي القائل بإخلاء المدينة " فكان له الفضل في إنقاذ بغداد من محنتها الكبرى " واستطرد سوسة قائلاً " وإذا رجعنا الى التأريخ نجد ان هذا ما كان يفعله الحاكمون في مثل هذه الظروف في الأزمنة المنصرفة ، حيث كانوا يمنعون السكان من مغادرة أماكنهم... في حالة الفيضان الخطر ، وذلك لما تتوقعه السلطات من إنتشار الفوضى والارتباك بين الناس فيما لو سمح للسكان بمغادرة أماكنهم والانتقال الى الجانب الاخر ، هذا فضلاً عما يتركه الانتقال من أثر في تثبيط عزيمة المدافعين وتقاعسهم عن العمل ..." ، كما وضرب سوسة مثلاً في هذا الخصوص فأشار الى ان الرشيد عندما حدث فيضان خطر في سنة (١٨٦هـ/ ٨٠٣ م)، منع الناس من العبور الى الجانب الغربي من المدينة [٤٠].

ومن الجدير بالذكر كان لفيضان بغداد في ربيع عام ١٩٥٤ آثار سلبية كبيرة على البلاد ، فقدرت الإحصاءات الرسمية الخسائر بما لا يقل عن (٢٠) مليون دينار[٤١] ، فيما تجاوزت المساحة التي غمرتها المياه المليونيّ فدّان، وإن عدد الذين نكبوا بسبب ذلك قارب الربع مليون نسمة ، أما الاضرار المادية التي لحقت بالطرق والمزارع فقد تجاوزت الخمسة وثلاثين مليون دينار بحسب تقديرات بعض المصادر[٤٢]. ولم تقتصر الخسائر على العاصمة بغداد فحسب بل تعرضت باقي ألوية العراق الأخرى الى اضرار مماثلة ومنها ألوية العمارة (ميسان) والبصرة والكوت (واسط) وديالى و المنتفك (ذي قار) ، وتألفت لجنة رسمية لاغاثة منكوبي الفيضان[٤٣] . ضمت وزير الشؤون الاجتماعية وأمين العاصمة والمتصرف وممثل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والهلال الاحمر وغرفة تجارة بغداد[٤٤] . فيما تقدمت بعض الدول العربية والصديقة وعدد من الهيئات والمنظمات ببعض المساعدات لمنكوبي الفيضان آنذاك[٤٥]، إذ تبرع ملك السعودية (سعود)

بمليون ونصف مليون ريال سعودي (١٥٠ ألف دينار عراقي) لمساعدة منكوبي الفيضان ، وتبرع أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم بمئة ألف دينار ، وشيخ البحرين بمئة ألف روبية (٧٥٠٠ دينار) وقداسة البابا بثلاثة آلاف دولار ، فيما تبرعت الهند بأربعين ألف روبية وإيران بمليون ريال إيراني وجمعية الهلال الاحمر بخمسة آلاف دينار ، أما حكومات تركيا ومصر والاردن وسورية فقد اوفدت كل منها بعثة طبية مجهزة بالمواد الاسعافية . وتبرعت بريطانيا بألف خيمة وبخمسة ملايين كيس رمل نقلتها طائرات خاصة سقطت أحداها أثناء عملية النقل ، في الوقت الذي تبرعت الولايات المتحدة الامريكية بمقدار من الخيم ومواد الاسعاف[٤٦].

نوط الإنقاذ

ان الظروف الصعبة والمواقف الحاسمة هي التي تتكشف فيها حقائق الاشخاص ، وفيها قد يظهر المرء على حقيقته ، والذي يتتبع تأريخ العراق المعاصر ويمر بذلك السفر الطويل من الاحداث الهامة والاسماء اللامعة خلال تلك الحقبة لا يمكنه الا ان يقف إجلالاً وإكباراً لرجال كان لهم الدور الكبير في اتخاذ القرار الصائب او الحازم لتجاوز الازمان وكان سعيد قزاز أحد أبرز تلك الشخصيات التي استطاعت بمواقفها الجريئة ان تحظى بمكانة مقبولة عند الكثير من الناس حتى اخذ البعض منهم يردد في أحاديثهُ بعض تلك المواقف ، لاسيما ذلك الموقف المشرف أيام فيضان بغداد عام ١٩٥٤[٤٧].

صدرَ نظام نوط الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤ [٤٨] ، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، وفي ٢٧ حزيران ١٩٥٥ صدرت الارادة الملكية الخاصة بمنح نوط الانقاذ للمساهمين في مكافحة الفيضان الاخير من العراقيين والأجانب[٤٩] . الامر الذي حتم تكليف بعض المسؤولين في وزارة الداخلية للعمل على اعداد قوائم يدرج فيها أسم كل مستحق للنوط من المساهمين في درء خطر الفيضان عن العاصمة[٥٠] ، وبعد جهود بذلت في سبيل تحقيق ذلك الغرض ، اعترض وزير الداخلية على صيغة منح النوط ، وذلك لخلو القوائم من اسماء عدد من المواطنين المدنيين ممن ساهموا في درء خطر الفيضان وكانوا جنباً الى جنب مع قوات الجيش وافراد الشرطة التي منحت ذلك النوط[٥١] . الامر الذي دعا الى تبادل عدد من الكتب الرسمية بين مكتب

الوزير (سعيد قزاز) والجهات المعنية بذلك الغرض ، اذ أشار احد الكتب الصادرة عن الوزارة الى ان مساهمة المواطنين لا تقل شأناً عن مساهمة الموظفين الحكوميين ، وان بعضهم قد بذل " جهوداً جسمانية تستوجب التقدير والتشجيع "[٥٢] ، كما وكَثُرت الطلبات الموجهة الى وزير الداخلية من بعض الذين ساهموا في مكافحة الفيضان دون ان تدرج اسمائهم ضمن تلك القوائم ، راجين شمولهم بذلك النوط ، لتعمل بعدها وزارة الداخلية وبتوجيه من وزير الداخلية شخصياً على إعادة تدقيق القوائم ودرج اسماء المستحقين فيها[٥٣]. ولا نعلم ان كان لذلك النوط مردود مالي أم معنوي فقط ، لنقوّم على ضوئه درجة إقبال بعض المواطنين ورغبتهم للحصول عليه.

الاستنتاجات.

نستطيع القول ان الوزارة الجمالية الثانية على الرغم من قصر فترتها الزمنية قد واجهت واحدة من الأزمات الخطيرة التي تعرض لها العراق ومدينة بغداد بشكل خاص ، وهي ازمة فيضان عام ١٩٥٤ ، ومن الشخصيات التي ظهرت على مستوى الحدث وجسامتهُ ، شخصية وزير الداخلية آنذاك سعيد قزاز، الذي أبدى شجاعة وحنكة في مواجهة تلك الأزمة الخطيرة ، وإن موقفه المعارض لفكرة إخلاء جانب الرصافة من مدينة بغداد كان الأكثر جرأة وحكمة على الرغم من خروجه عن إجماع المسؤولين الذين اجتمعوا لاتخاذ القرار بشأن مواجهة الكارثة المحدقة بالعاصمة بغداد ، وتلفت الدراسة الأنظار الى ان الرأي العام أدرك أهمية موقف سعيد قزاز بعد ان مرت الأزمة بسلام وأُنقذت بغداد من الفيضان بمشيئة الله وتجاوزت حالة الفوضى والاضطراب لو تم نقل (٧٥٠) ألف نسمة من جانب الرصافة الى جانب الكرخ في مدة قصيرة. إلا ان ذلك الرجل بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لم يعامل بمستوى هذا العمل الرائع.

وتكشف الدراسة في جانب من جوانبها عن التكاتف الشعبي في مواجهة مثل تلك الازمات ، حتى اصبحنا بحاجة الى ان نستذكر ذلك باستمرار عسى ان نفهم العبر لنتجاوز ازماتنا الحالية ، فضلاً عن أبراز دور الجيش الفاعل في حماية الوطن وممتلكات الشعب في الأزمات الداخلية ، كما يتضح أيضاً ان العراق خلال تلك

الحقبة كان يعاني من ضعف في شبكة الري وقصور في مواجهة الكوارث الطبيعية ، اذ كانت الوسائل الوقائية شبه بدائية لا تتعدى الاعتماد على الجهد البشري وحسب . كما وأشارت الدراسة الى قصور في اداء وزارة الزراعة آنذاك وعدم التحسب المبكر لمثل تلك الكارثة . ولا ندري هل ان القصور كان في شخصية الوزير (الدلي) ام في الامكانيات المتاحة له من قبل الحكومة ؟

الهوامش والمصادر..

(١) بلغ عدد الوزارات التي تألفت في عهد الانتداب (٢٥ تشرين الاول ١٩٢٠- ٣ تشرين الثاني ١٩٣٢) اربع عشرة وزارة ، وفي عهد الاستقلال (٣ تشرين الثاني ١٩٣٢ -٢٩ أيار ١٩٤١) ست عشرة وزارة ، وتشكلت بين ٢ حزيران ١٩٤١ و٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦ (عهد الاحتلال الثاني) ست وزارات فقط ، كما وتشكلت ثلاث عشرة وزارة بين ٢٣ شباط ١٩٤٦ حتى إنتهاء وصاية الامير عبد الإله في ٥ أيار ١٩٥٣ . أما عدد الوزارات التي تألفت في عهد الملك فيصل الثاني فكانت عشرة ، وبذلك يكون مجموعها تسع وخمسون وزارة . للمزيد من التفاصيل ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،الاجزاء (١-١٠) ، الطبعة الثالثة ، مطبعة العرفان ، لبنان، ١٩٦٦-١٩٦٩.

(٢) لمزيد من المعلومات عن وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية (تشكيلها، وزرائها ، استقالتها) ينظر : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج٩، ص٧٩-٩٦ ؛ رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى العام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ١٩٩٧، ص٢٠٦-٢٢٢.

(٣) "الزمان" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٤٩٢٩ ، ٦ كانون الثاني ١٩٥٤.

(٤) "الأسرار" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٦٣ ، ٥ كانون الثاني ، ١٩٥٤.

(٥) محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة الرابعة في ٢٠ شباط ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص٣٥-٣٦ .

(٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة الثامنة والعشرين في ١٩ نيسان ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤،ص٦٢١ ؛ محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، الجلسة الرابعة ، في ٢٠ شباط ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،١٩٥٤، ص٣٦.

(٧) أحمد سوسة ، فيضانات بغداد في التاريخ ، القسم الثاني ، مطبعة الأديب ، بغداد، ١٩٦٥، ص٥٧٣.

(٨) دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، ٣١١/٥٦٢٧، موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء في ٢٤ آذار ١٩٥٤ ، و٥٤ ، ص٩٠.

(٩) " الأيام " (جريدة) ، بغداد ، العدد ٢٩ ، ٢٦ آذار ١٩٥٤.

(١٠) "الأيام " العدد ٣٠ ، ٢٨ آذار ١٩٥٤.

(١١) تم إحداث الفتحات على نهر دجلة في مناطق الرفيع قرب الطارمية في الجهة اليمنى من نهر دجلة ، واليهودية والداودية على الجهة اليسرى ، اما على نهر ديالى فكانت الفتحة في منطقة الخفاجي من الجهة اليسرى. لمزيد من المعلومات ، ينظر : أحمد فوزي ، المثير من أحداث العراق السياسية ، ط١، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٨، ص١٨١.

(١٢) " الاسرار " ، العدد ٣٣٥ ، ٣٠ آذار ١٩٥٤ ؛ أكد ذلك الاجراء اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري (وزير دفاع سابق) مقابلة معه في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

(١٣) مقابلة مع فيصل فهمي سعيد (نجل الشهيد العقيد فهمي سعيد) ، في ٣ نيسان ١٩٩٩. كان فيصل أحد الطلاب المشاركين ضمن اللجان الطلابية التي ساهمت في أعمال صيانة أجزاء السداد ، وممن إلتقاهم وزير الداخلية سعيد قزاز في أحد المواقع آنذاك.

(١٤) في أبو جحاش من الجانب الأيمن للنهر ، جنوب بغداد ، والفريحات في الجانب الايسر منه شمال بغداد ، " الزمان " العدد ٤٩٩٧ ، ٢٧ آذار ١٩٥٤ ؛ " الاسرار" ، العدد ٣٣٢ ، ٢٦ آذار ١٩٥٤.

(١٥) "الزمان" ، العدد ٤٩٩٧ ، ٢٧آذار ١٩٥٤ ؛ أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص١٨١.

(١٦) محمد سعيد مجيد أحمد حسن القزاز : ولد في مدينة السليمانية عام ١٩٠٤ ، تخرج في المدرسة الاعدادية عام ١٩١٧ ، عين كاتباً لدى المفتش الاداري البريطاني في السليمانية عام ١٩٢٤ ، شغل عدة مناصب إدارية في الحكومة العراقية من ١ آب ١٩٣٤ لغاية ٢٢ كانون الاول ١٩٥٢ إذ عين وزيراً للشؤون الاجتماعية ، أول مدير عام عراقي لمؤسسة الموانئ العراقية في ٩ شباط ١٩٥٣ ، أسندت إليه وزارة الداخلية في ١٩ أيلول ١٩٥٣ ، بعد ثورة ١٤ تموز حكمت عليه المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) بالإعدام شنقاً ، نفذ فيه الحكم فجر يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ في سجن بغداد المركزي . لمزيد من التفاصيل ينظر : عبد الرحمن البياتي ، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى عام ١٩٥٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت ، ٢٠٠١.

(١٧) "الايام" ، العدد ٣٥ ، ٢ نيسان ١٩٥٤ .

(١٨) " الاسراء" ، العدد ٣٣٣ ، ٢٨ آذار ١٩٥٤ .

(١٩) "نصير الحق" (جريدة) ، بغداد ، العدد٧٧٩ ، ٣ نيسان ١٩٥٤.

(٢٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة العاشرة ، في ١ كانون الثاني ١٩٥٥، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥، ص١٧٦.

(٢١) "الأيام " ، العدد ٣٩ ، ٨ نيسان ١٩٥٤.

(٢٢) "الأيام" ، العدد ٣٥ ، ٢ نيسان ١٩٥٤.

(٢٣) احمد سوسة ، المصدر السابق ، ص٥٧٧-٥٨٠.

(٢٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص٨٢.

(٢٥) أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص١٨٤.

(٢٦) لمزيد من التفاصيل عن قرار الإخلاء ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩،ص٨٢ ؛ احمد سوسة المصدر السابق، ص٥٨٠.

(٢٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩،ص٨٣.

(٢٨) مقابلة مع نعمان ماهر الكنعاني ، في ١٩تشرين الأول ، ١٩٩٩.

(٢٩) مقابلة مع شاكر علي التكريتي ، في ٢٢ شباط ١٩٩٩. كان الصحفي شاكر علي التكريتي من المعاصرين لتلك الأحداث ، وتربطه مع وزير الداخلية سعيد قزاز علاقة تعود الى عام ١٩٥٣ عندما كان الأخير مديراً عاماً للموانئ العراقية ، وغالباً ما كان يلتقي به آنذاك.

(٣٠) مقابلة مع شاكر علي التكريتي ، في ٢٣ آذار ١٩٩٩.

(٣١) مقابلة مع اللواء الركن المتقاعد شاكر محمود شكري (وزير دفاع سابق) ، في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٩.

(٣٢) احمد سوسة ، المصدر السابق ، ص٥٩٢-٥٩٤.

(٣٣) خليل إبراهيم حسين ، اللغز المحير – عبد الكريم قاسم بدايات الصعود، ج٦، موسوعة ١٤ تموز ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٩، ص٩٥.

(٣٤) للمزيد من التفاصيل عن نص البيان الذي ألقاه سعيد قزاز ينظر : "الشعب" (جريدة) ، بغداد ، العدد٢٨٨، في ٢٩ آذار ١٩٥٤ ؛ "الإنقاذ" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٥٨٧ ، في ٣٠ آذار١٩٥٤.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩ ، ص٨٣.

(٣٦) أكد نصير كامل الجادرجي للباحث على ان والده كامل الجادرجي كان من بين المعجبين بموقف القزاز من الفيضان وكان يثني على موقفه ذلك . مقابلة مع نصير كامل الجادرجي في ٢ آيار ١٩٩٩.

(٣٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، الجلسة التاسعة والعشرين في ٢٠ نيسان ١٩٥٤، ص٦٣٨.

(٣٨) مقابلة مع العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي ، في ٥ آذار ٢٠٠٠

(٣٩) للمزيد من التفاصيل ينظر: جلال الحنفي ، بقايا ديوان ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٥٦، ص٢٣.

(٤٠) أحمد سوسة ، المصدر السابق ، ص ٥٨٣-٥٨٤.

(٤١) "نصير الحق" (جريدة) ، بغداد ، العدد ، ٧٨١، ١٧ نيسان ١٩٥٤.

(٤٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩، ص٨٤.

(٤٣) ملفات وزارة الداخلية العراقية ، رقم الملفة ١/٥/٧/٢٥ ، العنوان – فيضان في لواء المنتفك ١٩٥٤ ، شاهد الباحث عدد من الاسترحامات المقدمة من مواطني لواء المنتفك آنذاك الى وزير الداخلية سعيد قزاز ، طالبوا فيها شمولهم بالتعويضات التي تخصصها الحكومة للمتضررين . الامر الذي أشار الى سعة الأضرار والدمار الذي لحق بالمواطنين جراء الفيضان .

(٤٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤– ١٩٥٥ ، الجلسة العاشرة ، في ١ كانون الأول ١٩٥٥، ص١٧٦.

(٤٥) "اليقظة" (جريدة) ، بغداد ، العدد ١٩٤٧ ، ١٤ تموز ١٩٥٤.

(٤٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٩، ص٨٤–٨٥.

(٤٧) شاء القدر أن يوضع سعيد قزاز في قفص الاتهام بعد عام ١٩٥٨ ، ويحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب)، وكان المتهم الثاني والعشرين من بين أقطاب العهد الملكي الذين مثلوا أمام المحكمة وحكم عليه بالإعدام شنقاً ، ونفذ به الحكم في فجر يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ داخل سجن بغداد المركزي . للمزيد من التفاصيل عن محاكمة سعيد قزاز ينظر : وزارة الدفاع، المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) ، ج١٠، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٦٠ ، ص٣٧٩١–٤٠٣٩ ؛ عبد الرحمن البياتي، المصدر السابق ، ص١٨٧. ويشير في هذا الصدد الاستاذ نصير كامل الجادرجي بأن والده أكد له بأن موقف سعيد قزاز من فيضان عام ١٩٥٤ وحده يشفع إليه ، ومبرراً لعدم اصدار حكم الاعدام بحقه ، مقابلة مع نصير كامل الجادرجي ، في ٢ آيار ١٩٩٩.

(٤٨) كان النوط عبارة عن قرص من النحاس في داخله صورة رجل ينقذ امرأة من الغرق وهو واضع رجله اليمنى على أكياس التراب ، وخلفه شجرة نخل غمرها الماء ، وزورق محمل بمواد الإسعاف ، وفي أقصى هذه الصورة منظراً لمآذن بغداد المهددة بالخطر . أما الوجه الأخر للنوط فقد كتب فيه عبارة (نوط الإنقاذ) وتحتها دوّنت عبارة (الملك فيصل الثاني) ومن تحت ذلك كتبَت عبارة (بغداد ١٩٥٤). للمزيد من التفاصيل عن أوصاف نوط الإنقاذ ، ينظر : كمال السامرائي ، حديث

الثمانين سيرة وذكريات ، ج٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٢٣٦.

(٤٩) دار الكتب والوثائق ، ملفات وزارة الداخلية ، ٣٢٠٥٠/١٠١٩٣ ، شارة الفيضان ، نظام الإنقاذ رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٤ ، صورة الإرادة الملكية المرقمة (٥٥٢) في ٢٧ حزيران ١٩٥٥، و١١٧ ، ص١٩٨.

(٥٠) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية ، ذي العدد ١١٠٢٠ ، في ٢١ تموز ١٩٥٥ ، الى كافة المتصرفيات والمديريات التابعة للوزارة ، استناداً على كتاب وزارة الدفاع ، ذي العدد د/٢١٣٥/١/٤٧ ، في ١٨ تموز ١٩٥٥ ، و١١٧، ص١٩٨.

(٥١) المصدر نفسه ، كتاب مديرية الشرطة العامة ، ذي العدد ٧٢٤٨ ، في ٢٧ شباط ١٩٥٦ ، إلى وزارة الداخلية ، و٦٢ ، ص٧٠.

(٥٢) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية ، بدون رقم وتاريخ ، و٥٦، ص٦٤.

(٥٣) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الداخلية ، ذي العدد ٢٧١٨ ، في ٢٤ شباط ١٩٥٩ ، الى وزارة الدفاع . كما وأطلع الباحث عدد من الطلبات الموجهة الى سعيد قزاز (وزير الداخلية) ، وأحتفظ بنسخ بعضها، طالبوا فيها إدراجهم ضمن قوائم المشمولين بنوط الانقاذ مع الاشارة الى نشاطهم وأماكن تواجدهم أيام الفيضان.